

معاهدة خونكار اسكلة سي ١٨٣٣م والموقف الأوري منها

٢٠١٠ د سامي صالح محمد الصياد م.م.انمار عبد الجبار جاسم

جامعة تكريت - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم التاريخ

المقدمة

كانت طموحات والي مصر محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) تهدد وحدة الدولة العثمانية نفسها ومصالح الدول الأوربية، وأصبحت الدولة العثمانية عاجزة عن رد تطلعاته نحو الأناضول، فاستنجد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) (بعد تلكؤ بريطانيا والنمسا) بالقيصر الروسي نيقولا الأول (١٧٩٦-١٨٥٥) الذي انتهج سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ابتداء من نهاية عام ١٨٢٩م وذلك بعد أن خلصت اللجنة التي شكلها نيقولا الأول لدراسة السياسة الجديدة إلى ضرورة المحافظة على الدولة العثمانية، لان تجزئتها يسبب لروسيا مشاكل في أقاليمها الجنوبية.

توصل محمد علي باشا يوم ٥ أيار ١٨٣٣م إلى تسوية سلمية مع السلطان العثماني بموجب صلح كوتاهية ، الذي منح السلطان محمود الثاني بمقتضاه بلاد الشام وأدنة لمحمد علي باشا. وبعد التقارب الذي حصل بين روسيا والدولة العثمانية وصلت القوات الروسية إلى مضيق البوسفور لمساعدة السلطان، وقد حصلت الدولة العثمانية على تلك المساعدة بموجب معاهدة عقدت بين الطرفين سميت معاهدة خونكار اسكله سي في ٨ تموز ١٨٣٣م إذ ضمنت روسيا بموجبها حق التدخل ثانية في شؤون الدولة العثمانية تحت غطاء تقديم المساعدة، وذلك ما رفضته بريطانيا وفرنسا، وذلك لأنه سيمكن روسيا من الوصول إلى مياه البحر المتوسط، وبالتالي يمكنها السيطرة على أجزاء كبيرة منها.

وأكد البحث على اهمية عقد معاهدة خونكار اسكله سي عبر تحليل مواد تلك المعاهدة، واثرها في منح روسيا مكاسب مهمة على حساب الدولة العثمانية والرفض الاوري لعقد تلك المعاهدة.

انتهت المرحلة الأولى من النزاع المصري - العثماني وسويت المشاكل مؤقتاً بين السلطان محمود الثاني وواليه على مصر محمد علي باشا، إلا إن الأزمة أثارت تداعيات وأفرزت نتائج جعلت الوضع الدولي في حالة من التوتر، ولاسيما إن روسيا تمكنت من الحصول على مكاسب كبيرة في سعيها لتغلغل نفوذها في الدولة العثمانية^(١)

كان على روسيا بعد اتفاق كوتاهية اختيار احد الأمرين، أولها: أن تعيد النظر بعلاقتها مع الدولة العثمانية وتتخلى عن مكاسبها التي حصلت عليها من معاهدة أدرنة عام ١٨٢٩م، وتبدأ بتسوية الأزمة بأجمعها ، وإعادة محمد علي باشا إلى وضعه الطبيعي بمساعدة بريطانيا، إلا أن ذلك الأمر لم يكن وارداً، لأن روسيا لم تعزل سياسياً، ولم تقع في ضائقة مالية أو أزمة داخلية لكي تتخذ موقفاً متراجعاً وثانيهما: أن تعزز روسيا موقفها وتجعل نفسها الحامي الوحيد للدولة العثمانية وتتحمل النتائج كافة، وبعد دراسة الأمر بشكل دقيق اختارت الأمر الثاني^(٢).

كان القيصر نيقولا الأول قد أرسل الأسطول الروسي إلى مضيق البوسفور منذ شباط ١٨٣٣م، وخلال تلك المدة عمل المهندسون الروس على تحصين المضائق لصد أي هجوم أجنبي محتمل، ولتحقيق الأهداف الروسية عين القيصر الروسي الكونت (اورلوف) الموجود في استانبول سفيراً فوق العادة وقائداً أعلى للقوات الروسية في الدولة العثمانية^(٣)، وزود بتعليمات تقضي بإقناع الباب العالي بالاعتماد كلياً على الإسناد الروسي، والعمل على عرقلة أي تدخل بريطاني فرنسي في استانبول^(٤)، وان يحفظ لروسيا نفوذها أمام نفوذ السفير الفرنسي الادميرال روسين الذي جلب على نفسه سخط القيصر نيقولا الأول بسبب تعامله مع الأزمة الأخيرة^(٥)، وتثبيت التأييد النمساوي لروسيا، وتجنب بريطانيا عن طريق التأكيد بأن الهدف الوحيد للتدخل الروسي هو المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وإبقاء القوات الروسية في استانبول حتى التوصل إلى اتفاقية سلام مع محمد علي باشا، واهم من ذلك كله إقناع السلطان العثماني محمود الثاني بأن خلاصه يكمن في التأييد الروسي لا غير^(٦).

إن تعليمات حكومة بطرسبورغ لسفيرها الجديد توضح بشكل لا يقبل الشك النظرة الروسية إلى الأزمة، فمحمد علي باشا ليس هدفها الأساس، ولا طرفها المهم، بل إنها توحى بشكل مباشر

إلى رغبة روسيا في استمرار القوات المصرية أطول مدة ممكنة، وربطوا قرار سحب قواتهم من استانبول بالوصول إلى اتفاق بين الطرفين، وهم يدركون ان الباشا والسلطان غير قادرين على وضع السلام^(٧).

الحقيقة إن روسيا لم تكن ترغب بالخروج من استانبول دون تحقيق فائدة ولم ينسحب الأسطول الروسي من سواحل استانبول دون إحراز امتياز معين في الأراضي العثمانية، ومن دون حماية مصالحها في منطقة المضائق^(٨).

بدأ المبعوث الروسي الى استانبول الكونت أورلوف يعمل في الجزء المهم من مهمته فاخذ يقنع الوزراء العثمانيين قبل السلطان العثماني بأن سلامة الباب العالي تتوقف على المعونة الروسية واخذ يواصل اجتماعاته كل يوم حتى كاد يطغي على نفوذ السفير الفرنسي في استانبول الاميرال روسين ونظيره البريطاني بونسونبي، ولم يجد صعوبة في مباحثاته مع السلطان العثماني الذي تعلم درساً جديداً، وهو عندما اشتدت الأزمة وطلب من أصدقائه المساعدة فلم يسعفه الذين أعلنوا له الإخلاص، فوجد في روسيا الإجابة على الفور بجيوشها وأساطيلها ورأى ان روسيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن ان تقدم له العون العسكري مستقبلاً^(٩)، وبذلك اقتنع بوجهة نظر أورلوف لدرجة أنه طلب عقد حلف روسي عثماني^(١٠).

بدأ القلق يساور الدول الأوربية ولاسيما فرنسا بعد انسحاب القوات المصرية في ٧ أيار ١٨٣٣ من إقليم الأناضول إلى ما بعد جبال طوروس بموجب اتفاق كوتاهية، وذلك بسبب عدم انسحاب القوات الروسية من أراضي الدولة العثمانية، فطلبت فرنسا من الباب العالي إيجاد تفسير لتأخر انسحاب القوات الروسية بعد انتهاء الأزمة مع محمد علي باشا فأجاب الباب العالي: "إن وجود القوات الروسية هو رمز صريح لما يسود العلاقات بين الدولتين من مودة وتجانس"^(١١).

بدأت المباحثات بين الباب العالي وممثل روسيا الكونت أورلوف يوم ٢٦ حزيران ١٨٣٣ م ، ونجحت روسيا في عقد معاهدة دفاعية أمدها ثماني سنوات يوم ٨ تموز ١٨٣٣ م سميت

معاهدة خونكار اسكله سي Hünkâr Iskelesi نسبة إلى الوادي الذي نزلت فيه القوات الروسية^(١٢).

أكدت المعاهدة على السلام والصداقة والتحالف بين روسيا والدولة العثمانية، وأن الهدف من ذلك التحالف هو الدفاع المشترك ضد أي اعتداء، وعلى قيصر روسيا والسلطان العثماني التفاهم في المسائل التي تتعلق بسلامة الدولة العثمانية، وأن يقدم كل منهما للآخر لذلك الغرض كل عون مادي و مساعدة فعالة^(١٣). كما إن معاهدة الدفاع تؤيد على ما جاء بمعاهدة السلام المعقودة في أدرنة عام ١٨٢٩م. والمعاهدات السابقة التي تمت بين الطرفين جميعها، فضلاً عن ميثاق بطرسبورغ عام ١٨٣٠م، والتوصية التي تمت في استانبول بشأن اليونان عام ١٨٣٢م^(١٤)، ونص أحد بنود المعاهدة على أن يتعهد قيصر روسيا في حالة حدوث طارئ، يستدعي طلب الباب العالي المساعدة البرية والبحرية من روسيا، وأن يقدم له المساعدات العسكرية البرية والبحرية التي يجدها الطرفان ضرورية على أن تكون الجيوش الروسية تحت تصرف الباب العالي، وأن نفقات الجيوش التي يقدمها احد الطرفين لمساعدة الآخر تكون على عاتق الطرف الذي طلب المساعدة^(١٥)، واتفق الطرفان على أن تستمر المعاهدة أطول مدة ممكنة. ولكن ظروفاً قد تطرأ فتقضي بإدخال بعض التعديلات عليها، فتحسباً لتلك الظروف اتفق الطرفان على جعل مدة المعاهدة ثماني سنوات تبدأ من اليوم الذي يتم فيه التوقيع عليها، وقبل انتهاء تلك المدة يتباحث الطرفان ويتفقان على تجديدها حسب الظروف والأحوال وأخيراً يتم إقرار المعاهدة من كلا الطرفين، ويجري تبادل الوثائق المتعلقة بها في استانبول بعد شهرين على توقيعها أو قبل ذلك إن أمكن^(١٦). وكان للمعاهدة ملحق سري ينص على إعفاء الدولة العثمانية من أية التزامات مادية وعسكرية مقابل وعد السلطان العثماني بإغلاق مضيق الدردنيل، إذا اقتضت الحاجة في وجه جميع الدول عدا روسيا، وكانت عبارة (عند الحاجة) تعني في الحقيقة عند طلب روسيا، وبذلك تصبح الأخيرة هي المسيطر على المضائق، وعلى اتجاهات الدولة العثمانية السياسية^(١٧).

إن السياسة التي وضعها الباب العالي عادة، ومنذ زمن بعيد هي إغلاق المضائق في أوقات الحرب، غير أن روسيا وضعت عبارة (عند الحاجة)، إذ بدونها يكون لا أهمية للمعاهدة،

فبفضل تلك الجملة تتمكن روسيا من الدخول إلى البحر الأسود والخروج منه متى وجدت حاجة لذلك، ويمكنها إذا ما أعلنت الحرب على أية دولة ان تغلق أمامها المضائق، وتصبح في مأمن من أي هجوم بحري، وبذلك أصبحت الدولة العثمانية تحت سيطرة روسيا وحارسة لمضائقها حفاظاً على المصالح الروسية^(١٨).

يلاحظ في بنود المعاهدة، وكذلك في التعليمات التي أعطيت إلى أورلوف، عدم وجود ما يشير (بشكل مباشر أو غير مباشر) إلى اتفاق روسيا والدولة العثمانية على إعادة المناطق التي استولى عليها محمد علي باشا، وذلك لا يعني ان الدولة العثمانية لا تريد ذلك، كما إنه ليس من الممكن ان روسيا لم يكن باستطاعتها التصدي للجيش المصرية، ولكن ذلك يعني إعلان الحرب وإرغام بريطانيا على النزول إلى الميدان، وذلك ليس من مصلحة روسيا التي كسبت الكثير من الدولة العثمانية^(١٩).

إن المعاهدة لم تقتصر على جعل الدولة العثمانية مجرد بلاد واقعة تحت الحماية الروسية، بل ضمنّت لها ما تنزله إليه أبصارها منذ عهد بطرس الأكبر، وهو الوصول إلى منافذ البحر الأسود، لتصبح في مأمن من هجمات الأسطولين البريطاني والفرنسي^(٢٠).

إن قبول الباب العالي مثل تلك المعاهدات، بل السعي إلى عقدها يؤكد حالة الضعف والاستكانة والخوف الشديد التي وصلت إليها حالة الدولة العثمانية، فلا يستغرب قول السلطان محمود الثاني وهو في حالة من التوتر الفكري: "ماذا يهمني من أمر الدولة جميعها، ما أهمية استانبول لي؟ إنني أضحي بالاثنتين للرجل الذي يحمل لي رأس محمد علي"^(٢١).

عد السلطان محمود الثاني إن معاهدة خونكار اسكله سي تحميه من أي حرب جديدة مع محمد علي باشا، كما عقد آماله على المساعدات الروسية التي قد يحتاجها في المستقبل على قمع محمد علي باشا ، وإعادة بلاد الشام وأدنة^(٢٢).

يبدو إن تلك المعاهدة لم يبرمها السلطان العثماني على ما فيها من مهانة للدولة العثمانية، إلا ليسعى في نقض صلح كوتاهية، لأن الدولة العثمانية لم تكن مهددة في ذلك الوقت، فإبرام تلك المعاهدة معناه ان الباب العالي لم يكن خالص النية في ذلك الاتفاق ولا في إقراره^(٢٣).

ومن الغريب في المعاهدة إنها دفاعية، وان تتعهد كل دولة منهما بمساعدة الأخرى داخل البلاد أو خارجها، لأن روسيا لم تكن واقعة في خطر يهدد أمنها، ومن المستحيل ان ترسل الدولة العثمانية، جيشاً إلى بطرسبورغ وبخلاف ذلك ان الدولة العثمانية واقعة تحت خطر ظاهر، وان دخول الجنود الروس إلى قلب العاصمة استانبول أمرٌ حاصلٌ، والأكثر غرابة ان دخول الجنود العثمانيين إلى بطرسبورغ كان أمراً مستحيلاً، وان المادة السرية في المعاهدة أعفت الدولة العثمانية من أي التزام ولاسيما إرسال جيشها لمساعدة روسيا في حالة وقوع حرب بينها وبين أية دولة أخرى، بل يكفيها عوضاً عن ذلك إغلاق مضيق الدردنيل أمام أساطيل الدولة المحاربة لروسيا^(٢٤).

كانت معاهدة خونكار اسكله سي نصراً ظاهراً لروسيا، إلا أنه يحمل بين طياته عوامل الهزيمة ، فهو اكبر من ان تتحمله موازين القوى، فبريطانيا صاحبة النفوذ شبه المطلق لن تقبل بتلك المعاهدة مطلقاً^(٢٥).

الموقف الاوربي من عقد معاهدة خونكار اسكله سي

بعد أن تمكنت روسيا من تثبيت وجودها وحماية مصالحها في المنطقة بموجب تلك المعاهدة، غادرت قواتها السواحل العثمانية يوم ١٠ تموز ١٨٣٣م^(٢٦). تسرب مضمون المعاهدة إلى الدول الأوربية ، فأحدثت ردود فعل شديدة لدى بريطانيا وفرنسا إلى درجة أنهما أمرتا أسطولييهما بالقيام بمظاهرة بحرية بالقرب من المضائق العثمانية^(٢٧)، وفكر وزير الخارجية البريطاني بالمرستون Metternich (١٧٨٤-١٨٦٥م)^(٢٨) باقتحامها إلا أن فرنسا نصحته بالعدول لأن ذلك سيحدث حرباً عامة، ورداً على ذلك قدم القائمان بالأعمال البريطاني والفرنسي إلى الحكومة الروسية في تشرين الأول ١٨٣٣م مذكرتين جاء فيها: "إذا أثارت بنود تلك الوثيقة (معاهدة خونكار اسكله سي) فيما بعد تدخلاً مسلحاً من جانب روسيا في الشؤون الداخلية [لتركيا] فإن الحكومتين الانجليزية والفرنسية ستتصرفان وكأن المعاهدة غير موجودة"^(٢٩).

كانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية غضباً، ورأى بالمرستون أن المعاهدة تجعل من روسيا المتحكم الفعلي في المضائق، فالسلطان العثماني مجبر بمقتضاها على منح الأسطول الروسي حق المرور، في حين منعت أساطيل الدول الأوروبية من ذلك الحق^(٣٠).
إن وقوع الدولة العثمانية تحت مظلة النفوذ الروسي لا يعني في نظر بريطانيا فقط قلب موازين القوى في شرق البحر المتوسط، وتغير وضع المضائق لصالح القيصر الروسي فحسب، بل إن روسيا ستتمكن من بسط نفوذها على أحد طريقي الهند الرئيسيين عبر سورية وحتى الخليج العربي، مما يؤدي إلى إثارة الرعب لدى السياسيين البريطانيين^(٣١).
رد نيسلروده وزير خارجية روسيا على بالمرستون قائلاً:

"إن الباب العالي لم يمنح روسيا بمقتضى المعاهدة شيئاً جديداً
فالمعاهدة تؤكد فقط ما سبق ان تضمنته المعاهدة الروسية العثمانية عام
١٨٠٥م من تحريم دخول السفن الحربية في المضائق في كل الأوقات"^(٣٢).

فرد عليه بالمرستون قائلاً: "إذا كانت تلك المعاهدة لم تأت بشيء جديد فلماذا وقعتها
روسيا، ولم تكشف عنها"^(٣٣).

شعر بالمرستون ان المعاهدة تشكل خطراً حقيقياً على دولته، وان صداقة روسيا للدولة العثمانية أخطر بكثير من عداوة محمد علي باشا للأخيرة، وكان بالمرستون يفضل ان يرى الباب العالي بعيداً عن سطوة محمد علي باشا أو نيقولا الأول^(٣٤)، لذلك قررت الحكومة البريطانية ان تقف بالمرصاد وعزمت على عدم فسح المجال لتطبيق بنود المعاهدة، ولاسيما البند السري منها، وأكد ملك بريطانيا وليم الرابع (William IV) (١٧٦٥-١٨٣٧) في خطبة العرش في شباط ١٨٣٤م، انه سيمنع حدوث أي تغيير في علاقات الباب العالي مع الدول الأخرى، من شأنه التأثير في سلامتها أو استقلالها، وأمر الأسطول البريطاني بالتوجه إلى مضيق الدردنيل إذا طلب السلطان العثماني من روسيا دخول الأسطول الروسي مضيق البوسفور^(٣٥).

إن أكثر ما أثار بريطانيا في المعاهدة هو بنودها السرية التي جرى تسريبها إذ تضمنت وعداً من السلطان العثماني بإغلاق مضيق الدردنيل أمام السفن الأوروبية عدا روسيا، وقد عد

بالمرستون المعاهدة مناقضة للمعاهدة التجارية البريطانية - العثمانية يوم ٥ كانون الثاني ١٨٠٩م والتي سميت معاهدة الدردنيل وأطلق عليها معاهدة السلام والتجارة والتحالف السري، وتضمنت سريان المعاهدات السابقة بين الدولتين ، التي نصت على عدم السماح للسفن الحربية بالمرور عبر مضيق الدردنيل والبوسفور حتى أوقات السلم^(٣٦).

إن مناهضة بريطانيا للسياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية كونها تمثل تهديداً لمصالحها العدوانية التوسعية، وإعاقة لخططها في الشرق عموماً، فسعة مساحة روسيا وضخامة قوتها وموقعها الجغرافي تجعل منها خطراً يهدد المصالح الاستعمارية البريطانية في الدولة العثمانية وبلاد فارس والهند ويجعلها اخطر منافسي بريطانيا في الشرق، لذلك فالعمل على القضاء على كل مكسب تحققه روسيا لبسط نفوذها في أقطار الشرق كان في نظر بالمرستون واحداً من أهم أهداف سياسة بريطانيا الخارجية^(٣٧).

خشيت بريطانيا على طريق العراق من روسيا أكثر من خشيتها على مصر. وقد حذر الوكيل السياسي البريطاني في بغداد حكومته قائلاً:

"ان الروس سيسغلون معاهدة خونكار اسكله سي إلى أقصى حد ممكن، وان الروس لن يتوانوا عن استغلال أنهار العراق في مشروعات المصالح البريطانية في المنطقة وتهديد السفن تهديداً خطيراً^(٣٨).

وقف الرأي العام البريطاني مع بالمرستون ضد تطلعات القيصر نيقولا الأول، وبمساعدة الرأي العام أصبح أكثر حماسة وحيوية من بداية الأزمة وأعلن موقفه صراحة، وقرر أنه سيكون حامي السلطان العثماني وسيقف بين السلطان ومحمد علي باشا حتى يتمكن من حجب الخطر الروسي عن المصالح البريطانية في الشرق، فقد اقتنع بالمرستون أن المسألة الشرقية التي أثارها محمد علي باشا أتاحت لروسيا فرصة ذهبية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية^(٣٩).

إن المكاسب التي حققتها روسيا من المعاهدة، دفعت حزب أليك (المحافظين) إلى انتهاج سياسة حزب التوري (الأحرار) المتمثلة في تخفيف الضغط عن الدولة العثمانية فكانت بذلك نقطة تحول حقيقية في موقف رجال الدولة في بريطانيا من روسيا^(٤٠).

زاد من استياء بالمرستون أن المعاهدة مثلت في نظره ثاني فشل في صراعه مع نيقولا الأول منذ ان تولى منصب وزير الخارجية ١٨٣١م، وكان إخفاقه الأول هو عندما رفض القيصر الروسي تعيين ستراتفورد كاننك سفيراً لبريطانيا في بطرسبورغ وأصر على عدم قبوله لاعتقاده انه من أشد أعداء روسيا^(٤١).

أدركت بريطانيا بعد معاهدة خونكار اسككة سي أنها أصبحت أمام خطرين يهددان مصالحها في الدولة العثمانية هما الخطر الروسي والخطر المصري، وكان بالمرستون يخشى أن يكون هناك اتصال بين هذين الخطرين^(٤٢). إلا أن بريطانيا كانت تفضل أن ترى محمد علي باشا على كرسي السلطنة على النفوذ الروسي في استانبول، لذلك كان بونسونبي سفير بريطانيا في استانبول قد كتب في تشرين الثاني ١٨٣٣م إلى وزارة الخارجية البريطانية قائلاً :

"إذا استطاع محمد علي باشا ان يدخل استانبول أو يقوض حكم السلطان فسيكون من السهل عليه ان يتخذ التدابير الناجحة لإغلاق البوسفور في وجه القوات الروسية"^(٤٣).

أيد بالمرستون في ذلك الوقت رأي بونسونبي حين اقر لسفير روسيا في لندن في كانون الأول ١٨٣٣م: "انه لن يعترض مطلقاً على اعتلاء محمد علي باشا عرش السلطنة"^(٤٤).

انقسمت الأوساط المتنفة في بريطانيا على اتجاهين في نظرتها المهادة، أولهما يمثلها الكتاب وبعض الساسة بدعوتهم إلى عدم التدخل بين القيصر الروسي والباب العالي، لا عسكرياً، ولا دبلوماسياً، لأنهم يعتقدون ان احتلال روسيا استانبول لن يؤثر في تفوق بريطانيا الصناعي والتجاري في الشرق الأدنى، وكان أنصار ذلك الاتجاه يحذون زوال الدولة العثمانية، ويعتقدون إن زوالها على يد الروس سيؤدي إلى إشاعة الهدوء والاستقرار في المنطقة، أما الاتجاه الثاني فكان يمثلها بالمرستون والأغلبية الساحقة في البرلمان، وعدداً من الدبلوماسيين وفي مقدمتهم بونسونبي، إذ هاجموا أنصار الاتجاه الأول لاعتقادهم بضرورة التوسع البريطاني في الشرق ومناهضة روسيا^(٤٥)، وأكد بالمرستون ان فقدان بريطانيا الهند سيحولها إلى دولة شبيهة بهولندا أو بلجيكا لذلك ركز كل نشاطه لإبطال المعاهدة وسعى إلى إعاقة المصادقة عليها أولاً، وواصل

احتجازه حتى بعد أن أعطى العثمانيون تفسيراً اعتقدوا أنه يرضي البريطانيين، وأكدت الحكومة العثمانية بشكل قاطع بمذكرة رسمية أرسلتها إلى الحكومة البريطانية، أشرت في وضعها ممثل روسيا في استانبول بونتيف. " أن مبدأ غلق المضيقين كليهما الدردنيل والبوسفور سوف يراعى حتماً في حالة الحرب بين روسيا وبريطانيا"^(٤٦).

على الرغم من الاحتجاجات البريطانية والفرنسية، إلا إنها لم تؤدّ إلى نتيجة بل على العكس ، فقد طورت روسيا علاقتها مع الباب العالي بالتوقيع معها في كانون الثاني ١٨٣٤ م في بطرسبورغ على ميثاق خفضت بموجبه روسيا من جانبها المبلغ الذي مازالت تدفعه الدولة العثمانية تعويضات عن الحرب التي كانت بينهما بموجب معاهدة أدرنة ١٨٢٩ م بمقدار ثلث المبلغ الباقي، كما خفضت القسط السنوي إلى النصف، وبدأت روسيا بسحب قواتها من ولايتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا)^(٤٧)، وسعت الدولتان إلى حل جميع المشاكل القائمة بينهما كالمسائل الاقتصادية، والقضايا المتعلقة بالحركات الثورية في البلقان والوضع في الأماكن المقدسة في فلسطين^(٤٨)، إلا إن بالمرستون واصل مساعيه لإحباط المعاهدة من خلال سعيه للتحالف مع الدولة العثمانية كي يكون ذلك وسيلة لإبعاد الخطر الروسي والخطر المصري عن استانبول من جهة، وأداة تستغلها بريطانيا للحصول على امتيازات في المواصلات والتجارة في بلاد الشام من جهة أخرى، وسعى بالمرستون إلى إشراك الدول الأوربية في عقد معاهدة مع الدولة العثمانية، لان ضمان حصانة ممتلكات الدولة العثمانية من لدن الدول الأوربية الكبرى جميعها سيفقد روسيا الأفضلية التي وفرتها معاهدة خونكار اسكله سي^(٤٩).

أكد الملك البريطاني وليم الرابع في شباط ١٨٣٤ م خطبة العرش انه سيمنع حدوث أي تغيير في علاقات الباب العالي مع الدول الأخرى من شأنه التأثير في سلامة الدولة العثمانية واستقلالها^(٥٠).

عد بعض المؤرخين أن المعاهدة وضعت الدولة العثمانية تحت حماية روسيا وجعلت منها حارسة لمصالحها في البحر الأسود، وذلك بمنع أعداء روسيا من الدخول إليه، في حين يحق لروسيا استعمال البحر في أي وقت تشاء لتقوم بالهجوم على أي مكان تريده في البحر

المتوسط^(٥١)، وعد بعضهم الآخر ان المسؤولين البريطانيين قد بالغوا في المكاسب التي حققتها روسيا من المعاهدة، ولاسيما في مادتها السرية فقد أقامت بريطانيا الدنيا وأقعدتها، وأخذ البريطانيون يصورون للغير إن النفوذ الروسي أصبح راجحاً في الدولة العثمانية، وأن روسيا وجهت ضربة للنفوذ البريطاني فيها، وذلك بالتغير الذي أحدثته في نظام المضائق^(٥٢).

الواقع أن الساسة البريطانيين تقصدوا تضخيم الضجة التي افتعلوها، فالمعاهدة من وجهة نظر روسيا كانت دفاعية بالأساس لان الحكومة الروسية في ذلك الوقت لم تكن ترغب في إرسال سفنها البحرية من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، بل كانت تريد منع بريطانيا وفرنسا من تهديد ساحل روسيا الجنوبي غير المحصن^(٥٣).

أما النمسا فقد اعتراها شعور القلق إزاء نتائج المعاهدة ولم تكن أقل شأناً من شعور بريطانيا وفرنسا واعتقد مستشار النمسا مترنيخ Metternich (١٧٧٣ - ١٨٥٩م)^(٥٤) أن مشاكل الشرق لا تحل إلا باشتراك الدول الأوروبية كافة، التي عليها أن تعمل سوية وتتفق على وضع خطط مشتركة توضع وتناقش مقدماً حتى لا يظرب الشك بينها.

أدركت روسيا من الاحتجاجات ومن الرأي العام البريطاني ان سياسة القمع التي انتهجتها مع (الثورة البولندية في عام ١٨٣٠م) لا يمكن ان ترضى بريطانيا عن سياستها في الشرق الأوسط، ولذلك فإنها لن تحاول كسب ودها ووجهت جهودها إلى كسب ود النمسا^(٥٥).

كان مترنيخ لا يميل إلى اتفاق المبادئ الحرة بين بريطانيا وفرنسا لذلك اتجه نحو نيغولا الأول الذي أباح له ما في قلبه نحو الدولة العثمانية، ولزوم حفظ الحالة السياسية الراهنة فتشجع مترنيخ ونحى باللائمة على بريطانيا وفرنسا، وأعلن انه لو كان موقع النمسا ملائماً لما تردد في تقديم المساعدة بنفسه، وفي الوقت نفسه لام القيصر الروسي على عقد معاهدة ظاهرها يزيد على نفعها الحقيقي^(٥٦).

لاحظ بالمرستون ان نيغولا الأول يسعى إلى استغلال النمسا لتحقيق أهدافه في الشرق مستفيداً من مترنيخ الذي دفعه انتشار الروح الثورية في ألمانيا، وشمال إيطاليا، والنشاط الثوري

في المجر، إلى تعزيز الحلف المقدس وتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين دول أوربا الشرقية (روسيا، والنمسا، وروسيا)^(٥٧).

انتظر مترنيخ فرصة ينسخ فيها المعاهدة بغيرها^(٥٨)، ولم يمض شهران على توقيع المعاهدة حتى وافته الفرصه عند اجتماعه بالقيصر في مؤتمر ميونخ جرانتز Munchen Gratz^(٥٩). إذ تمخض عن توقيع ميثاق اتفق عليه الجانبان للمحافظة على الدولة العثمانية بسلاستها الحاكمة وأن أي تقسيم لأملكها لن يتم إلا بالاتفاق بين روسيا والنمسا^(٦٠).

إن محاولات القيصر نيقولا الأول كسب ود النمسا ليس بسبب تصاعد الخلاف مع بريطانيا وفرنسا فقط، بل لأن النمسا تملك وضعاً إستراتيجياً ممتازاً من حيث المواصلات البرية بين روسيا والدولة العثمانية، فالمواصلات البرية بين روسيا واستانبول تمر ببيلغاريا، وولايي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) وكانت النمسا بوضعها في ترانسلفانيا^(٦١). تستطيع ان تتحكم في تلك الطرق البرية متى شاءت^(٦٢).

حاول مترنيخ كسب ود بريطانيا وفرنسا لعقد اتفاق مع النمسا وروسيا، إلا إن جهوده فشلت، لأنهما يشكان في نيات القيصر نيقولا الأول ولا يثقان بوعوده، ورفض بالمرستون اقتراحاً آخر لمترنيخ بعقد حلف بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا، وعد الخطر الأساسي هو روسيا الرامية إلى السيطرة على المضائق والأجزاء المهمة من أملاك الدولة العثمانية^(٦٣). أما فرنسا فلم يسعها التسليم بمبدأ التدخل الروسي، فقد كانت تخشى تحرك روسيا نحو استانبول، لأنها إذا تحركت وثبتت أقدامها وشيدت دعائمها فإنها لن تخرج، وقد وجهت إلى بطرسبورغ احتجاجاً نصه:

"إن نصوص المعاهدة ستؤدي في المستقبل إلى تدخل روسيا في شؤون [تركيا] الداخلية، وإن الحكومة الفرنسية تحفظ لنفسها الحرية التامة في اتخاذ الخطة التي ستوجبها إليها الظروف، وإنها في تصرفاتها ستعد المعاهدات المشار إليها كأنها لم تكن"^(٦٤).

رد نيسلروده وزير الخارجية الروسية على الاحتجاج الفرنسي قائلاً:

"انه لا يرى موجباً لظنون فرنسا السيئة إذ ان الغرض الوحيد المقصود من معاهدة خونكار اسكله سي هو المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، ومهما كان من أمر ، فتلك المعاهدة قد أبرمت بين دولتين عظيمتين مستقلتين متمتعين بحقوقهما كاملة غير منقوصة فلن تستطيع فرنسا معارضتها إلا إذا كانت تطمح إلى تفويض أركان الدولة العثمانية"^(٦٥) .

وفي الوقت نفسه لم تكن مصر بعيدة عن مسرح الأحداث فقد احتج محمد علي باشا على الطريقة التي كان يدير بها السلطان الأمور في استانبول، واتهمه بأنه أدخل مزيداً من التعقيدات على العلاقات بين الدول الكبرى، علماً إن الكثير من أصحاب الرأي في استانبول من أنصار محمد علي باشا، كانوا ينظرون إليه على أنه أكبر دعامة لهم فيما لو نشبت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية وكان في تقدير هؤلاء أنه لو أمكن معادلة التحالف الروسي- العثماني بتفاهم مصر وبريطانيا لكان قد تحقق حلم محمد علي باشا في طرد روسيا من استانبول^(٦٦).

حاول محمد علي باشا انتهاز الفرصة الملائمة لإظهار حسن النية ورد جميل فرنسا له^(٦٧)، إذ حاول الالتفاف على سياسة روسيا المعادية له في بلاد الشام وضربها بالسياسات الأوربية في المنطقة، فاقترح في عام ١٨٣٤م على الدول الأوربية فصل المقاطعات العربية عن الدولة العثمانية، وتشكيل دولة عربية واحدة وإعلان الحرب على روسيا وإلغاء معاهدة خونكار اسكله سي، إلا إن اقتراحه قوبل بالرفض لان بالمرستون عد محمد علي باشا سبب تلك المصائب، وهو الخطر الوحيد الذي دفع السلطان للاحتماء بالروس^(٦٨) .

أما روسيا فقد أكدت موقفها من المعاهدة في التعليمات التي أرسلها وزير الخارجية الروسي نيسلروده إلى الكونت اورلوف التي شدد فيها على ان روسيا سوف تدافع عن الدولة العثمانية ضد أي عدوان على ممتلكاتها الأوربية فقط^(٦٩)، وكذلك في موقف وزير الخارجية الروسي عندما أراد القيصر نيقولا الأول إرسال قطعات عسكرية من بحر البلطيق إلى البحر الأسود ماراً بالمضائق العثمانية فقد عارضه نيسلروده وعد ذلك خرقاً للقانون الدولي وقال.

"في الحالة الراهنة لعلاقتنا مع [تركيا] تلتزم [تركيا] غلق الدردنيل أمام أي سفينة حربية أجنبية، لكن تلك الإجراءات لا تلزمها بأية حال من الأحوال ان تفتحه لنا، ليس هناك أية فقرة (في المعاهدات) تعطينا الحق ان نطالب بالسماح لسفننا الحربية بالمرور إلى البوسفور"^(٧٠).

إن غلق مضيق الدردنيل أمام السفن الحربية الأجنبية لم يكن امراً جديداً لأنه كان على الدوام واحدة من القواعد التقليدية في الدولة العثمانية، وقد أكدت عليه المعاهدة البريطانية - العثمانية (عام ١٨٠٩م)^(٧١)، وعليه فان معاهدة خونكار اسكله سي أكدت ذلك المبدأ، أما خشية بريطانيا من ان المقصود في المعاهدة غلق الدردنيل مع بقاء البوسفور مفتوحاً أمام روسيا، فلم يعد له ما يسوغه بعد جواب الباب العالي على المذكرة البريطانية^(٧٢).

ومع ذلك فان أهمية المعاهدة تكمن في أنها جعلت النفوذ الروسي متفوقاً في المنطقة، فبالمرستون على ما يبدو لم يكن يخشى الأفضلية التي وفرتها المعاهدة لروسيا في المضائق لأنه يعلم جيداً أنه لن تأتي بجديد، بل انه كان يخشى تزايد نفوذ روسيا في الدولة العثمانية ، وذلك ما أكدته التعليمات التي أرسلها نيسلروده بقوله:

" إن المعاهدة يجب أن تضمن وجود قواتنا واستعمالها، وتسمح لنا بان نكون الأوائل والأشد قوة في مكان الأحداث إذ نكون دائماً سادة الموقف في حالة بقاء الإمبراطورية العثمانية، وفي حالة انهيارها في آخر المطاف"^(٧٣).

إن المكسب الذي حققته روسيا بتوقيعها معاهدة خونكار اسكله سي يكمن في إنها استطاعت ان توقع مع الباب العالي مباشرة معاهدة يعد وجودها اعترافاً غير مباشراً بتفوق المصالح الروسية في المنطقة، وأدرك البريطانيون ذلك، ولذلك فان معارضتهم للمعاهدة لا على محتواها بل لأنها لم تشرك جميع الدول الكبرى فيها^(٧٤).

فيما عد مؤرخون آخرون أن معاهدة خونكار اسكله سي لا تمثل قمة النفوذ الروسي في استانبول، وان قمة النفوذ الروسي في الدولة العثمانية تمثلها معاهدة أدرنة ١٨٢٩م^(٧٥)، لأن

معاهدة خونكار اسكله سي لم تأت بشيء جديد في نظام المضائق، ولذلك فإنها لم تضيف شيئاً جديداً لروسيا في ساحلها على البحر الأسود، وإنما لم تفعل شيئاً في ذلك المجال سوى التأكيد على القاعدة القديمة وهي عدم السماح للسفن الحربية الأجنبية بالمرور عبر المضائق^(٧٦). أما عن تعزيز روسيا لموقف الدولة العثمانية وحمايتها من اعتداء محمد علي باشا، لتتمكن الأخيرة من إجراء إصلاحاتها الداخلية ، فذلك مشكوك فيه لان الدولة العثمانية تعرضت بسبب عقدها المعاهدة إلى نقد شديد من الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين^(٧٧)، فضلاً عن أن المعاهدة لم تحل دون تجدد النزاع بين السلطان العثماني ووالي مصر، ولم تمكن المعاهدة الحكومة العثمانية من الانصراف إلى إجراء الإصلاحات الداخلية، بل يمكن القول ان المعاهدة عززت مواقع روسيا وزادت من مكانتها ونفوذها في الدولة العثمانية^(٧٨). وذلك لا يتفق مع رأي بعض المؤرخين. وانما انقذتها من خطر محمد علي باشا.

الخاتمة

على الرغم من عقد صلح كوتاهية عام ١٨٣٣ م وإنهاء النزاع بين والي مصر والسلطان العثماني، إلا انه لم يكن صلحاً حقيقياً، لأنه لم يحقق طموحات محمد علي باشا الذي ما زال تابعاً للسلطان العثماني وليس له الأمل في تثبيت وضعه الجديد وإنهاء تبعيته، أما السلطان العثماني فقد أرغم على قبول الصلح. فهو يرى في محمد علي باشا والياً متمرداً يجب إخضاعه وإنهاء تبعيته. وبذلك عدّ ذلك الصلح هدنة عسكرية مؤقتة.

كان هدف الدولة العثمانية من توقيع معاهدة خونكار اسكلة سي نقض صلح كوتاهية لاحقاً، في حين كانت روسيا تهدف من المعاهدة الوصول إلى سواحل استانبول والممرور في المضائق العثمانية (البوسفور والدردينل) والحصول على امتيازات في الدولة العثمانية.

ان عقد المعاهدة عزز من احداث الصراع في قضايا المسألة الشرقية بين الدول الاوربية الكبرى. وسرعت بالقضاء على مشاريع محمد علي باشا

شكّلت معاهدة خونكار اسكلة سي خطراً حقيقياً على بريطانيا وعَد بالمرستون التقارب الروسي العثماني أخطر بكثير من عداوة الباب العالي ومحمد علي باشا وان المعاهدة تهديد لمصالح بريطانيا التوسعية وإعاقة خططها في الشرق.

هوامش البحث

- (١) هاشم صالح التكريتي، مرحلة متميزة في سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية (١٨٢٩-١٨٥٣)، مجلة الأستاذ، العدد ٤٥، بغداد، ٢٠٠٢. ص ١٩٦.
- (٢) كوتاهية: مدينة تقع في غرب تركيا جنوب بحر مرمرة تابعة لولاية بروسه سليمان محمد الغنام، (قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (١٨١١-١٨٤٠) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا)، مطبعة تهامة، جدة، ١٩٨٠. ص ١١٨.
- (٣) جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط (في القرنين التاسع عشر والعشرين)، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٣٤.
- (4) Akdes Nimet Kupat: Türkiye ve Rusya, Ankara, 1940.S.61.
- (٥) هاشم التكريتي، المصدر السابق، ص ١٩٦.
- (٦) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج ١، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٣٤، ص ١٦٥.
- (٧) سليمان محمد الغنام، المصدر السابق، ص ١١٩.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١١٩.
- (٩) جمال محمود حجر، المصدر السابق، ص ٩٤.
- (١٠) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٧١.
- (١١) محمد رفعت، المصدر السابق، ص ١٥٦.
- (١٢) محمد علي الغيث، الشرق والغرب من الحروب الصليبية إلى حرب السويس، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، د.ت، ص ٢٠٢.
- (13) William Yale, The Near East, Amodern History, London, 1965, - P.54

(١٤) للمزيد ينظر حسين عبد الواحد بدر، المسألة اليونانية ١٨١٢-١٨٣٢ (دراسة تاريخية في ثورة اليونان واستقلالها عن الدولة العثمانية)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣؛

Pj. Vatikiotis, The History of Egypt, Second Edition, London, ND, P.65.

(١٥) هاشم التكريتي، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(16) Yaşar Yücel, Ali Sevim, Türkiye, Tarihi, 4.Cilt,T.T.K. Basimevi, Ankara, 1972, S. 217.

(17) Türkiye Diyanet vakfı, Islam Ansiklopedisi, Cilt, 18, 1998, S. 489.

(١٨) سليمان محمد الغنام، المصدر السابق، ص ١٥١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١١٩-١٢٠.

(20) Enver Ziya karal, Büyük Türkiye Tarihi, Istanbul, 1974, S. 136.

(٢١) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي، ص ١٦٦.

(٢٢) نينل دولينا، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢٣) محمد رفعت، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٢٤) نينل الكسندروفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٤.

(٢٥) مصطفى كامل، المسألة الشرقية، مصر ، مطابع الإسكندرية، ١٨٩٨، ص ٩٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٧) سليمان محمد الغنام، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(28) William Yale, Op. Cit., P. 54.

(٢٩) جورج هنري تمبل سياسي ورجل دولة بريطاني، من أسرة ارسنقراطية، خدم في البحرية للمدة من (١٨٠٧-١٨٠٩) عين وزيراً للحربية في عهد وزارة بنسر برسفيل (١٨٠٩-١٨١٢م) بدأ حياته السياسية في الحزب التوري (المحافظين) ومثله في مجلس العموم ١٨٠٧م، عين

وزيراً للخارجية للمدة (١٨٣١-١٨٤١م) و (١٨٤٦-١٨٥١م)، أصبح رئيساً للوزراء خلفاً
لأبردين للمدة (١٨٥٥-١٨٦٥م) عدا عامي ١٨٥٨-١٨٥٩، وصف انه انكليزي قح.
The Me craw-Hill Encyclopedia of world Biography. V 8, P. 270; هاشم
التكريتي، مرحلة متميزة، ص ١٩٧.

(٣٠) محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم، دار الكتب العربية،
القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٧٢.

(31) Quoted in: Diplomatic heskiy Lovar, vol. III, Moskova, 1900, P.
392-393.

(٣٢) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٧٠.

(٣٣) سليمان محمد الغنام، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(34) Quoted in: Mosely, Russian Diplomacy and The Opening of The
Eastern question 1838 – 1839, Cambridge, Moss. 1934, P. 15.

(35) Mosely, Russian Diplomacy and the Eastern Question in 1833 and
1839, Cambridge, 1934.P. 15.

(٣٦) سياسي ورجل دولة نمساوي أصبح سفيراً لبلاده في سكسونيا ١٨٠١م وانتقل إلى برلين
١٨٠٣م وإلى باريس ١٨٠٦ – ١٨٠٧م وفي ١٨٠٩م أصبح مستشاراً للنمسا، أدى دوراً مهماً
في مؤتمر فيينا، مارس السياسة المحافظة، وحارب الأفكار والمبادئ الثورية من اجل المحافظة
على الأنظمة الملكية.

Every manse encyclopedia fourth Edition, Vo18, 1958, P. 511 – 512;

جمال محمود حجر، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٣٧) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزیز، ط٢، ج٢، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت،
١٩٦٦، ص ١٣٤.

(٣٨) محمد عبد الرحمن برج، دراسة في تاريخ العرب الحديث، مصر، ١٩٧٤، ص ٤٢؛

(39) J. Marriot, The Eastern Question, Britain, 1940, P. 23.

(٤٠) ظل بالمرستون طيلة حياته السياسية حينما كان وزيراً للداخلية أو وزيراً للخارجية أو رئيساً للوزراء أو ممثلاً للمعارضة في البرلمان يبدي تأثيراً كبيراً في سياسة حكومته الخارجية المعادية لروسيا. هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٣٦-١٣٧.

(٤١) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٩٤.

(٤٢) صالح بن علي الحبيبي، موقف الدولة العثمانية من قيام الدولة السعودية الأولى ١٧٨٩-١٨١٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٦، ص ١٨٠-٢٠٠.

(43) Temperley England, The Near East, London, 1965, P. 74.

(٤٤) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٣٧.

(٤٥) محمد مصطفى صفوت، محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٨.

(46) M. Muhommd, Sabry, Lempira Egyptien sous Mohammed Ali et la question, dorint, 1811-1840, Paris, 1930, P. 263.

(٤٧) جوزيف حجار، أوربا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاف وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص ٨٧.

(٤٨) هاشم التكريتي، المسألة الشرقية، ص ١٣٩-١٤٠.

(٤٩) هاشم التكريتي، مرحلة متميزة، ص ١٩٩.

(٥٠) جوزيف حجار، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٥١) هاشم التكريتي، مرحلة متميزة، ص ٢٠٣.

(٥٢) هاشم التكريتي، المسألة الشرقية، ص ١٤١-١٤٢.

(٥٣) جمال محمود حجر، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٤٥) ليلي الصباغ، تاريخ العرب الحديث، مطبعة بن حيان، دمشق، ١٩٨٢، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٥٥) هاشم التكريتي، مرحلة متميزة، ص ١٩٨-١٩٩.

(56) Hughseton, Watson, The Russian Empire 1801-1917, Oxford, 1967, P. 303.

(٥٧) رينيه قطاوي وجورج قطاوي، محمد علي وأوربا، ترجمة الفريد بلوز، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٠٦.

(٥٨) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٥٩) محمد رفعت، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٦٠) عد القيصر نيقولا الأول ان معاهدة خونكار اسكله سي أمنت له من الدسائس التي يحوكمها له مترنيخ لذلك وافق على عقد المؤتمر. هاشم التكريتي، المسألة الشرقية، ص ١٣٧-١٣٨.

(٦١) محمد رفعت، المصدر السابق، ص ١٦٧؛ محمد قاسم وحسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨، ص ١٨٩.

(٦٢) عقد المؤتمر في مدينة ميونخ جرتيز (في جيکوسلوفاكيا حالياً) حضره كل من القيصر الروسي وإمبراطور النمسا وملك بروسيا، وكان الهدف منه تنسيق نشاط الدول المشاركة في المؤتمر لمكافحة الثورة في أوربا.

(63) H. Bolsoper, Nicholas Land, The partition of Turkey, Slavonic and Eastern European Review, 1948, P. 116.

(٦٤) هاشم التكريتي، المسألة الشرقية، ص ١٣٩.

(٦٥) ترانسلفانيا: Transylvanic وباللغة الرومانية أرديل Ardeal إقليم في رومانيا يقع بين جبال الكريات وجبال الألب، أطلق عليها النمساويون اسم ترانسلفانيا ومعناها البلاد الواقعة وراء الغابات، كانت منذ القرن الحادي عشر الميلادي تحت حكم هنغاريا، واستقلت من عام ١٢٥٦م حتى عام ١٦٨٦م، ثم صارت ابتداءً من ذلك التاريخ تحت سيطرة آل هسبورغ (النمسا). بسام العلي، حروب محمد علي ١٨١٢ - ١٨٤١م، الموسوعة العسكرية، ج ١، بيروت، ١٩٧٧، ص ٦٤.

-
- (٦٦) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٧٣.
- (٦٧) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
- (٦٨) رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
- (٧٠) جمال محمود حجر، المصدر السابق، ص ٣٦.
- (٧١) سليمان محمد الغنام، المصدر السابق، ١١٨.
- (٧٢) محمد حبيب صالح، المصدر السابق، ص ٢٢١-٢٢٢.
- (٧٣) هاشم التكريتي، مرحلة متميزة، ص ١٩٨.
- (74) Quoted in: M.S. Anderson, The Eastern Question 1774 – 1923, A study in international Relations, London, 1974. , P.85 .
- (٧٥) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز محمد الشناوي الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٠.
- (٧٦) هاشم التكريتي، مرحلة متميزة، ص ١٩٩.
- (77) Quoted in: Anderson, The Eastern Question, P.85 .
- (٧٨) هاشم التكريتي، مرحلة متميزة، ص ٢٠٠.

Abstract

The ambitions and to Egypt, Muhammad Ali Pasha (1805 - 1848) threatens the unity of the Ottoman Empire itself and the interests of European countries , and became the Ottoman Empire unable to reply aspirations towards Anatolia ,helped Sultan Mahmud II (1808 - 1839) (after the reluctance of Britain and Austria (Caesar Russian Nicholas I (1796-1855) , who pursued a policy of maintaining the integrity of the Ottoman Empire from the end of 1829 , after the Commission concluded formed by Nicholas I to study the new policy to the need to preserve the Ottoman state , because the fragmentation of Russia cause problems in its southern provinces

Muhammad Ali Pasha reached on May 5 , 1833 to a peaceful settlement with the Ottoman Sultan under Kutahya Magistrate , who granted Sultan Mahmud II in which the Levant and Adana to Muhammad Ali Pasha After the rapprochement took place between Russia and the Ottoman Empire reached the Russian troops to the Bosphorus Strait to help Sultan , has got the Ottoman Empire on such assistance under the treaty between the parties named Treaty Juncar on 8 July 1833 , as ensured Russia under which the Ascalah C right to intervene again in the affairs of the Ottoman Empire under providing assistance cover , and it was rejected by Britain and France, because it would allow Russia access to the waters of the Mediterranean Sea , and thus can control large parts of them

He stressed the importance of search a treaty Junciar Ascalah the C via the analysis of materials that treaty , and their impact on the grant Russia significant gains at the expense of the Ottoman Empire and the European refusal to hold such a treaty.

٥٠٠١ د سايي صالح محمد
م.م.انمار عبد الجبار جاسم
العدد (١٧) كانون الاول ٢٠١٣

مجلة آداب الفريدي

معاهدة خونكار اسكلة سي ١٨٣٣ م والموقف
الأوري منها